الأمم المتحدة

E/CN.5/2012/NGO/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدم من الطائفة البهائية الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2012/1.

131211 131211 11-59900 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تركِّز برامج القضاء على الفقر بوجه عام على إنتاج الثروة المادية. وفي حين يُعزى إلى التدابير المتخذة في هذا الإطار تحسين مستويات المعيشة في بعض أنحاء العالم، فإن اللامساواة لا تزال منتشرة على نطاق واسع. وقد ألقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة الضوء، في تقريرها عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥، على الهوّة المتنامية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، وعلى اتساع الفجوة بين العمال المهَرة والعمال غير المهَرة، وأوجه التفاوت المتزايدة في مجالي الصحة والتعليم وفي فرص المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً. ومن الموثَّق توثيقا جيداً أن التركيز على النمو وإدرار الدخل لا يترجَم بالضرورة في شكل تحسينات اجتماعية كبيرة، وأن المجتمع العالمي بات يفتقر على نحو متزايد للاستقرار والأمان نتيجة لتنامي اللامساواة.

وتود الطائفة البهائية الدولية الإسهام في مناقشة اللجنة المتعلقة بالقضاء على الفقر، من خلال النظر في الظواهر المرتبطة بالحدود القصوى للفقر والغنى. وفي حين يوجد تأييد واسع لتحقيق هدف القضاء على الفقر، فإن مفهوم إزالة الحدود القصوى للغنى يثير اعتراضاً لدى الكثيرين. ويخشى البعض من إمكانية استخدامه لتقويض اقتصاد السوق وتقييد مباشرة الأعمال الحرة، أو لفرض تدابير هادفة إلى تحقيق تكافؤ الدخل. وليس هذا ما نقصده. إذ لا ريب في أن الثروة المادية تكتسي أهمية حاسمة في تحقيق الأهداف الفردية والجماعية؛ وفوق ذلك، يشكِّل الاقتصاد القوي أحد العناصر الرئيسية لإقامة نظام اجتماعي حيوي. ونقترح أن يركِّز الاعتراف بمشكلة الحدود القصوى للفقر والغنى، في الجوهر، على طبيعة العلاقات التي تربط الأفراد والمجتمعات والدول. إذ يعيش معظم سكان العالم اليوم في مجتمعات تتسم بعلاقات الهيمنة، سواء كانت هيمنة دولة على أخرى، أو عرق على آخر، أو طبقة اجتماعية على أخرى، أو مجموعة دينية أو إثنية على أخرى، أو نوع جنس على آخر. وفي هذا السياق، يفترض خطاب إزالة الحدود القصوى للفقر والغنى عدم إمكانية ازدهار المجتمعات في بيئة تغذي الانتفاع بالموارد وبالمعرفة على نحو غير منصف، وعدم المساواة في المشاركة الفعالة في حياة المجتمع.

وفي إسهامنا هذا، نتناول بإيجاز الطريقة التي تسهم بها الجوانب التالية للمجتمع في بروز الحدود القصوى، وهي: نظرة مادية للعالم، وافتراضات تتعلق بالطبيعة البشرية، ووسائل تحقيق الثروة والحصول على المعرفة. وإننا نقترح مجموعة بديلة من الافتراضات مع النظر في كيفية إسهامها في إيجاد بيئة اقتصادية أكثر إنصافاً.

يعتمد النموذج السائد للتنمية على مجتمع الاستهلاك النشط للسلع المادية. ويشكِّل ارتفاع مستويات الاستهلاك إلى ما لا نهاية مؤشراً للتقدم والازدهار. وهذه النظرة المادية للعالم، التي تشكِّل جزءاً أساسياً من التفكير الاقتصادي المعاصر، تحدّ من مفاهيم القيمة والمقاصد البشرية والتفاعل بين البشر لصالح السعي الذاتي إلى تحقيق الثروة المادية. وأدَّت النتيجة المحتومة لذلك، أي تشجيع الاحتياجات والرغبات دون رادع، إلى نظام قائم على الاستهلاك المفرط من جانب قلة من الناس، وفي الوقت نفسه، إلى تعزيز استبعاد الكثرة من الناس وفقرها.

لكن أغلب الناس يعترفون بأن النظرة المادية للعالم لا تمثِّل التجربة البشرية بمجملها. إذ تضم هذه التجربة أشكالا من التعبير عن الحب والتضحية بالذات، والبحث عن المعرفة والتوق إلى العدل، والانجذاب إلى الجمال والحقيقة، والبحث عن المعنى والهدف، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الواقع إن تقدم النظام الاجتماعي ونماءه يتطلبان وجود علاقة متماسكة بين البعدين المادي والروحي للحياة البشرية. وفي نظام كهذا، تشجِّع الترتيبات الاقتصادية تنمية العلاقات البشرية القائمة على العدل والسلم، وتفترض أن لكل فرد إسهاماً يقدمه بغية تحسين المجتمع.

ولنتأمل ملياً في ما يلي: وفقاً لمعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، هناك ما يقرب من ٨٠٠ مليون من الكبار الذين لا يجيدون القراءة أو الكتابة؛ وثمة بليونان ونصف البليون من الأشخاص يفتقرون لمرافق الصرف الصحي الأساسية؛ ويعيش حوالي نصف أطفال العالم في حالة فقر. وفي الطرف الآخر، يسيطر عدد قليل من الأفراد، أي حوالي ٥٠٠ من أصحاب البلايين، على ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويُنتج نظامنا الاقتصادي أشكالا حادة من اللامساواة. ويعتبر الكثيرون أن هذه اللامساواة، وإن كانت غير مرغوبة، تبقى ضرورية لتحقيق الثروة. فإذا كانت العملية التي يتم فيها جمع الثروات متَّسمة بالقمع والهيمنة على الآخرين، كيف لنا في بيئة كهذه أن نأمل في تعبئة الموارد المادية والفكرية والمعنوية اللازمة للقضاء على الفقر؟

يعترف الكثيرون بأن شرعية الثروة تعتمد على الطريقة التي اكتسبت بها وطريقة إنفاقها. فالثروة جديرة بالثناء إلى أعلى درجة إذا جرى اكتسابها بواسطة جهد جاد وعمل متقَن، وإذا كانت تدابير تحقيقها ترمي إلى إثراء المجتمع ككل، وإذا جرى إنفاق الثروة المكتسَبة بواسطة تلك التدابير لتعزيز المعرفة والتعليم والصناعة، و بوجه عام، في سبيل تقدم الحضارة البشرية. ويمكن توضيح مبدأ العدل على مستويات عدة متصلة بعملية اكتساب

الثروة. فأرباب العمل وموظفوهم ملزَمون مثلا بالقوانين والاتفاقيات التي تنظم عملهم. ويُتوقع من كل منهم الاضطلاع بمسؤولياته بصدق وأمانة. وعلى مستوى آخر، يمكن النظر في ما إذا كانت وسائل تحقيق الثروة تؤدي إلى إثراء المجتمع وتعزيز رفاهه. كما يجب مراعاة مختلف أساليب الحصول على الثروة في الخطاب المتعلق بالقضاء على الفقر، بحيث يتمكن عامة الناس من الاطلاع على التدابير المنطوية على استغلال الآخرين واحتكار الأسواق والمضاربة فيها، وإنتاج السلع التي تروِّج للعنف، وتفكيك النسيج الاجتماعي، والتدقيق فيها بشكل كامل. ويسعنا مثلاً طرح السؤال التالي: هل العلاقة بين الأجور وتكلفة المعيشة علاقة عادلة ومنصفة؟ وما نوع الوسائل المحققة للثروات يمكن أن يسهم في إثراء عامة الناس لا قلة مختارة؟

إلى جانب هذا الخطاب، تتطلب إزالة الحدود القصوى الحالية للفقر والغنى ثورة معرفية بكل معنى الكلمة. وتحتاج مثل هذه الثورة إلى إعادة تحديد دور كل فرد وكل مجتمع وكل دولة في إنتاج المعرفة وتطبيقها. كما تحتاج إلى الاعتراف بالعلم والدين في آن معاً بوصفهما نظامين تكميليين للمعرفة جعلا من الممكن، على مر التاريخ، البحث عن الحقيقة وتقدم المدنية. وسيساعد نمو هذه العمليات على تحوُّل نوعية وشرعية التعليم والعلوم والتكنولوجيا وأنماط الاستهلاك والإنتاج. إذ لا يمكن مواصلة النظر إلى الجماهير عبر العالم فقط كمستهلكين ومستخدمين نهائيين للتكنولوجيا الناشئة في البلدان الصناعية. فمِثل هذا التوجه يحول دون تحقيق المستويات اللازمة من المشاريع البشرية والمبادرات الإبداعية لمواجهة تحديات اليوم المُلحة. وتكتسي تنمية القدرات بهدف تحديد الحاجات التكنولوجية ولأغراض الابتكار والتكيف مع التكنولوجيات الحالية أهمية حيوية. وفي حال تنميتها بنجاح، ستُسهم هذه القدرات في كسر التدفق غير المتوازن للمعرفة من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب ، ومن المدن إلى الأرياف، ومن الرجال إلى النساء. ومن شأنها أن تساعد على توسيع مفهوم التكنولوجيا ''الحديثة'' ليشمل الاحتياجات المحددة محلياً والأولويات المراعية لرفاه المجتمع المادي والروحي.

وعلى النحو الوارد في مقدمة هذا البيان، لا يمكن تصور القضاء على الفقر من خلال تحسين الثروة المادية للفقراء وحدهم. فالمشروع أوسع من ذلك ويمدّ جذوره في العلاقات التي تحدد التفاعلات بين الأفراد والمجتمعات والدول. وندعو الأطراف الأخرى العاملة بنشاط على إقامة نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدلاً وإنصافاً للمشاركة معنا في حوار بشأن هذه المسائل الأساسية والتعلم من بعضنا البعض، ودفع الجهود بطريقة جماعية نحو تحقيق هذه الغايات. وختاماً، نطرح عدداً من الأسئلة لتنظروا فيها.

ما الغرض من اقتصاد ما؟ وما هي الافتراضات المتعلقة بالطبيعة البشرية التي تكمن وراء فهمنا لغرض اقتصاد ما؟ وكيف نفهم مفهوم الثروة؟

كيف تعوق الحدود القصوى للفقر والغنى التنمية والتمكين والعلاقات السليمة؟ وما هي أنواع الهويات التي تتشكَّل في ظل وجود الحدود القصوى هذه (ومنها مثلاً الهوية الاتكالية والاستعلائية والاستهلاكية والمنتجة، إلخ)؟ وكيف يمكن لهذه الهويات إدامة نمط عدم المساواة؟

ما هو دور المعرفة على النحو المستمد من العلم والدين معاً في تحويل هياكلنا وعملياتنا الاقتصادية؟

كيف يمكننا وضع مفاهيم لطبيعة وغرض العمل والثروة والتمكين الاقتصادي خارج مفاهيم تعظيم قيمة المنفعة التي يقوم عليها سلوك الأفراد المهتمين بمصالحهم الذاتية؟

ما هي أدوار الفرد والمجتمع وقطاع الشركات والقادة المنتخبين في إزالة الحدود القصوى للفقر والغنى؟ وكيف ينعكس ذلك في الممارسة؟

ما هي السبل لإحداث تغييرات في الاقتصاد؟ وما الذي يحفز الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومات على إصلاح الهياكل والعمليات الاقتصادية؟ ومن أين تستوحي هذه الجهات مقاصدها والتزاماتها؟

ما هي المفاهيم أو المعتقدات المنتشرة على نطاق واسع التي تعوق قدرتنا على تحويل النظم الاقتصادية القائمة اليوم؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟